الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-04-20

الشروق

وجهت برقية مستعجلة للولاة.. الداخلية:

جهّزوا ميزانية التشريعيات.. سهّلوا عمل السلطة في الولايات الجديدة!

بروتوكول صحي خاص لتأمين انتخابات 12 جوان المقبل

أسماء بهلولي

استعجلت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ولاة الجمهورية لتسهيل عمل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في الولايات الجديدة المنتدبة قبل موعد التشريعيات المقبلة، في حين أمرت كل من وزارة المالية والسلطة المستقلة بتسوية الوضعيات المالية العالقة الخاصة باستفتاء الدستور وكذا تسريع إجراءات دراسة ميزانية الانتخابات التشريعية وهذا في برقية حملت وسم "عاجل".

أمرت مصالح كمال بلجود، في برقية وجهتها إلى ولاة الجمهورية، بإقامة علاقة دائمة مع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وامتداداتها المحلية والاستجابة بسرعة وفعالية لكل طلب دعم يسمح لهذه الأخيرة بأداء مهامها بكل فعالية لضمان نجاح الموعد الانتخابي ليوم 12 جوان المقبل، مؤكدة في برقية وجهتها إلى مصالحها عشية انتهاء آجال تسليم التوقيعات الخاصة بالمترشحين أنّه وفي إطار التحضيرات الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، تم اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي جاءت خلال الاجتماع الوزاري المشترك المنعقد يوم 20 مارس 2021، والذي خصص لدراسة كيفيات تقديم المساعدة والدعم للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من قبل السلطات العمومية.

وجاء في البرقية أنه تقرر خلال اجتماع المجلس الوزاري المشترك، المنعقد شهر مارس الماضي، جملة من التدابير الخاصة بالعملية الانتخابية، منها ما يتعلق بمصالح وزارة المالية، وهي القيام بالتنسيق مع السلطة المستقلة من أجل تسوية الوضعيات المالية العالقة الخاصة بالاستفتاء حول الدستور، والذي تم يوم 01 نوفمبر 2020 المنصرم، وهذا بعد أن طالب المندوبون البلديون والولائيون الذين أشرفوا على العملية الانتخابية السلطة المستقلة بالإسراع في صب مستحقاتهم المالية والتي مر عليها أكثر من 7 أشهر، مع التأكيد على ضرورة التسريع في إجراءات دراسة ميزانية الانتخابات التشريعية المقبلة والمصادقة عليها.

وفيما يخص تحديد مهام مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فقد تم التأكيد على أهمية الإبقاء على النظام المتعلق بالتكفل، بصفة استثنائية، وبتنفيذ ميزانية الانتخابات من قبل مديري الإدارات المحلية تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بما في ذلك الولايات العشرة "10" الجديدة، حيث سيتكفل بهذه العملية مديرو الإدارات المحلية للولايات.

بالمقابل، شددت وزارة الداخلية على ضرورة إعادة تفعيل منظومة المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية لاستقبال النتائج يوم الاقتراع وذلك بهدف تسهيل العملية، وبالنسبة لمصالح وزارة الصحة فقد استعجلتها مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية فيما يخص إعداد البروتوكول الصحي الخاص بالعملية الانتخابية وتنفيذه ميدانيا من طرف السلطات العمومية. للإشارة فإن مصالح محمد شرفي لحد الساعة لم تراسل المصالح المعنية على مستوى البلديات والدوائر بخصوص التحضيرات الخاصة بالبرتوكول الصحي.

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

3 أيام قبل انتهاء الآجال

أحزاب وقوائم مستقلة شرعت في إيداع الاستمارات

تنتهي آجال إيداع استمارات وملفات الترشح للانتخابات التشريعية يوم الخميس في حدود منتصف الليل، ومعه كثفت الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة من نشاطها وشرعت في إيداع الاستمارات لدى المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وحسب ما ينص عليه قانون الانتخابات، و بالنظر للمرسوم الرئاسي المتعلق باستدعاء الهيئة الناخبة لإجراء الانتخابات التشريعية الموقع من طرف الرئيس عبد المجيد تبون يوم 11 مارس الماضي فإن نهاية الآجال القانونية الخاصة بإيداع استمارات وملفات الترشح ستكون يوم الخميس القادم في حدود منتصف الليل.

وقد شرعت العديد من الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة في عملية إيداع الاستمارات لدى المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي ستقوم بمراقبتها وإبلاغ المعنيين بكل نقص فيها قبل إعداد محضر المطابقة وتقديمه للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على المستوى المركزي، وهي تبقى رهن إشارة سلطة الانتخابات من أجل تعويض الاستمارات التي ستسقط.

وبهذا الخصوص قال، سفيان جيلالي، رئيس حزب جيل جديد إن الحزب شرع في إيداع استمارات التوقيعات في بعض الولايات، واشتكى المتحدث في تصريح مقتضب «للنصر» أمس من بعض الصعوبات وهي تتعلق أساسا بإلغاء بعض استمارات التوقيعات بداعي التكرار.

كما قال جمال بن عبد السلام، رئيس جبهة الجزائر الجديدة، إن الحزب أودع لحد نهار أول أمس الاستمارات في 19 ولاية، تجاوز العتبة المطلوبة قانونا في 17 منها، وقال في تصريح «للنصر» إن المجموعة الثانية من الاستمارات في ولايات أخرى أودعت أمس، مشيرا أن حزبه على مقربة من الوصول إلى العتبة المطلوبة قانونا وهي 23 ولاية و 25 ألف توقيع، والتي في حال الوصول إليها يستطيع الحزب المشاركة في جميع ولايات القطر، وأبدى بن عبد السلام تفاؤلا واضحا بشأن قدرة الحزب على تحقيق هذا الرهان.

كما أفاد القيادي في جبهة العدالة والتنمية، لخضر بن خلاف، بأنهم شرعوا بدورهم في إيداع الاستمارات في بعض الولايات بشكل عادي لدى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المكلفة بمراقبة صحة الاستمارات ثم إعداد محضر المطابقة ورفعه للسلطة الوطنية للانتخابات على المستوى المركزي.

وأفاد محمد عماري، المكلف بالإعلام والاتصال بحزب جبهة التحرير الوطني من جانبه بأن الحزب أودع استمارات الترشح في 12 ولاية حتى الآن والعملية متواصلة في باقي الولايات خلال الأيام المتبقية قانونا، وتحدث هو الآخر عن إسقاط الكثير من التوقيعات التي جمعها الحزب.

وفي الواقع فإن العديد من الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة مافتئت تشتكي من إسقاط الكثير من التوقيعات التي جمعتها والتي قدرها البعض منهم بالمئات، وهذا بعد خضوعها للمراقبة على مستوى المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات، والسبب في غالب الأحيان تكرار التوقيع من طرف شخص واحد لأكثر من قائمة.

وتتخوّف بعض القوائم الحرة من إسقاط ملفاتها بالكامل وإلغاء ترشحها تبعا لذلك بفعل هذا السبب خاصة في المدن الكبرى التي تتطلب جمع توقيعات كثيرة بالنظر لعدد المقاعد المرتفع في هذه المدن، إذ تجد هذه القوائم صعوبة كبيرة في جمع التوقيعات المطلوبة بسبب كثرتها أولا، وقلة المستعدين للتوقيع، و بالكاد تستطيع القوائم المستقلة في الجزائر العاصمة مثلا جمع العدد المطلوب وهو 3400 توقيع بحكم أن عدد مقاعد الولاية في المجلس الشعبي الوطني يبلغ 34 مقعدا.

و في حال جمع هذا العدد أو تجاوزه بقليل فإن الخطر يبقى قائما لأن مندوبية السلطة المستقلة للانتخابات ستسقط لا محالة عددا من التوقيعات، ما يعني عدم تمكن القائمة من استيفاء الشرط المطلوب وبالتالي عدم المشاركة في الانتخابات.

وقد لجأت بعض القوائم في المدة الأخيرة للتحالف لتجاوز عقبة التوقيعات إلا أن سلطة الانتخابات أعلمت الجميع بأن التحالف يكون بين أحزاب سياسية وليس بين قوائم مستقلة، ما جعلها تبحث عن طريقة أخرى مقبولة لتوحيد الجهود وتفادي السقوط.

إلياس -ب

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

حتى تؤدي دورها كاملا في إنجاح التشريعيات

تدابير لمساعدة ودعم السلطة الوطنية للانتخابات

اتخذت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية جملة من التدابير لدعم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كي تؤدي دورها كاملا خلال الانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان المقبل وهذا تطبيقا لتوصية رئيس الجمهورية الذي أمر بتقديم كل الدعم والمساعدة اللازمين للسلطة.

و في إطار التحضيرات الجارية لإجراء الانتخابات التشريعية القادمة كشفت تعليمة أرسلتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية لولاة الجمهورية تحوز النصر على نسخة عنها، عن جملة من القرارات توّجت الاجتماع الوزاري المشترك المنعقد يوم 20 مارس الماضي الذي خصص لكيفيات تقديم المساعدة والدعم للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من قبل السلطات العمومية.

وفي هذا الصدد وبالنسبة لوزارة المالية تقرر خلال الاجتماع الوزاري المشترك قيام الوزارة بالتنسيق مع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لتسوية الوضعيات المالية العالقة الخاصة بالاستفتاء حول مراجعة الدستور المنظم في الفاتح نوفمبر 2020، وتسريع إجراءات دراسة ميزانية الانتخابات التشريعية والمصادقة عليها. أما بالنسبة لمصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فقد طلب منها الإبقاء على النظام المتعلق بالتكفل، بصفة استثنائية، بتنفيذ ميزانية الانتخابات من قبل مديري الإدارات المحلية تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بما في ذلك الولايات العشر (10) الجديدة، حيث سيتكفل بهذه العملية مديرو الإدارات المحلية لهذه الولايات.

وتقرر خلال الاجتماع الوزاري المشترك أيضا إعادة تفعيل منظومة المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية لاستقبال النتائج يوم الاقتراع، ودعت الداخلية أيضا ولاة الجمهورية إلى ضرورة إقامة علاقة دائمة مع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وامتداداتها المحلية والاستجابة بسرعة وفعالية لكل طلب دعم يسمح لهذه الأخيرة بأداء مهامها بكل فعالية لضمان نجاح هذا الموعد الانتخابي.

وفيما تعلق بالمهام الموكلة لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات فهي تتمثل في إعداد البروتوكول الصحي للعمليات الانتخابية وتنفيذه ميدانيا من طرف السلطات العمومية.

و شددت مصالح الداخلية بهذا الخصوص على ضرورة تطبيق مخرجات المجلس الوزاري المشترك. وتجدر الإشارة إلى أنه وخلال اجتماع لمجلس الوزراء عقد في مارس الماضي أوصى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الحكومة بتقديم الدعم والمساعدة اللازمين للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في إطار التحضير للانتخابات التشريعية المقبلة.

إلياس -ب

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

لضمان نجاح تشريعيات 12 جوان

وزارة الداخلية تدعو الولاة إلى التعاون مع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

شددت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، في برقية عاجلة لولاة الجمهورية، على ضرورة إقامة علاقة دائمة مع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وامتداداتها المحلية والاستجابة بسرعة وفعالية لكل طلب، خاصة ما تعلق بالدعم الذي يسمح للسلطة بأداء مهامها بكل فعالية لضمان نجاح تشريعيات يوم 12 جوان القادم.

وفي نفس السياق أوضحت وزارة الداخلية أنه تقرر خلال اجتماع المجلس الوزاري المشترك، المنعقد شهر مارس الماضي، جملة من التدابير التي تدخل ضمن نفس الإطار، منها ما يتعلق بمصالح وزارة المالية وهي القيام بالتنسيق مع السلطة المستقلة بتسوية الوضعيات المالية العالقة الخاصة بالاستفتاء حول الدستور، بالإضافة إلى ضرورة تسريع إجراءات دراسة ميزانية الانتخابات التشريعية المقبلة والمصادقة عليها.

وذكرت نفس التعليمة أن الإجراءات الواجب أن تقوم بها مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تتمثل في الإبقاء على النظام المتعلق بالتكفل، بصفة استثنائية، بتنفيذ ميزانية الانتخابات من قبل مدراء الإدارات المحلية، تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بما في ذلك الولايات العشر الجديدة، حيث سيتكفل بهذه العملية مدراء الإدارات المحلية للولايات.

كما شددت وزارة الداخلية على ضرورة إعادة تفعيل منظومة المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية لاستقبال النتائج يوم الاقتراع.

ودعت الداخلية أيضا ولاة الجمهورية إلى ضرورة إقامة علاقة دائمة مع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وامتداداتها المحلية والاستجابة بسرعة وفعالية لكل طلب دعم يسمح لهذه الأخيرة بأداء مهامها بكل فعالية لضمان نجاح هذا الموعد الانتخابي.

وبخصوص مصالح وزارة الصحة، أفضى المجلس الوزاري المشترك لشهر مارس الماضي، إلى ضرورة إعداد البروتوكول الصحي للعمليات الانتخابية وتنفيذه ميدانيا من طرف السلطات العمومية. وقد شددت مصالح الداخلية في برقيتها الموقعة من طرف الأمين العام، على ضرورة تطبيق مخرجات المجلس الوزاري المشترك.

محمد د.

دخلت معظم الولايات في انتظار استكمال البقية

الأحزاب تسابق الزمن لإيداع ملفات الترشيحات قبل انقضاء موعدها

تعيش الأحزاب السياسية، على غرار مترشحي القوائم الحرة، حالة تأهب قصوى مؤخرا، فأصبحت تسارع الزمن قصد الانتهاء من إيداع ملفات الترشيحات للانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها يوم 12 جوان المقبل، قبل انقضاء موعدها، الذي حدد بمنتصف ليلة الخميس المقبل، حيث شارفت الأغلبية على استكمال جميع الملفات في ولايات الوطن، على أن تستكمل البقية في غضون الأيام المقبلة.

شرعت الأحزاب السياسية، على غرار القوائم الحرة، في جمع التوقيعات منذ الإعلان عن ذلك في 11 مارس الماضي، قصد المشاركة في تشريعيات 12 جوان المقبل، والظفر بمنصب في المجلس الشعبي الوطني، حيث بلغت مستويات الراغبين في المشاركة أرقاما قياسية، سواء من طرف الأحزاب السياسية أو القوائم الحرة التي أبدت رغبتها للترشح حيث بلغت 2898 قائمة، الأمر الذي يعود للتسهيلات التي منحها الدستور الجديد، لخوض غمار الانتخابات، عكس ما كان خلال فترة النظام السابق، حيث اقتصرت المشاركة أكثر على الأحزاب التقليدية ما جعل العملية السياسية مغلقة.

وأوضح المكلف بالإعلام في حركة البناء الوطني، أحمد الدان، في تصريح لـ"الموعد اليومي"، أمس، أن الحركة ستدخل غمار التشريعيات بكل ولايات الوطن، حيث تجاوزت العتبة المطلوبة والمقدرة بـ23 ولاية، وبالمقابل فإن عملية إيداع ملفات الترشح انطلقت منذ ثلاثة أيام، بعديد ولايات الوطن.

وفيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتها الحركة أثناء العملية قال "لم نجد أي مشكل ماعدا فيما يتعلق بالختم ببعض الولايات، ولكن تمت تسوية الأمر فيما بعد، والعملية تمت في ظروف جدا عادية، وكل الظروف مساعدة على ذلك".

أما المكلف بالإعلام في حركة الإصلاح الوطني، علي بدور، فأوضح في تصريح لـ"الموعد اليومي"، أمس، أن الحركة شرعت في إيداع ملفات الترشيحات قبل أسبوع، فكانت كل الظروف مهيأة لذلك، مشيرا إلى أنه لم تبق إلى حد اللحظة سوى أربع أو خمس ولايات لم يتم فيها إيداع الملفات، على أن يتم ذلك خلال الساعات المقبلة، داعيا الجميع للمشاركة بقوة.

ويراهن على هذه الانتخابات الكثير، حيث اعتبر رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، في وقت سابق أن تشريعيات 12 جوان بمثابة الفرصة الأخيرة لإنقاذ سفينة الجزائر من الغرق، وإيصالها إلى بر الأمان، خاصة مع الظروف الدولية المحيطة ببلادنا، التي تتطلب المزيد من الحيطة والحذر. وسار على هذا النحو رئيس حزب جبهة المستقبل بلعيد عبد العزيز، الذي أكد على ضرورة المشاركة بقوة في هذا الاستحقاق المصيري، ودخول حزبه غمار التشريعيات بكل ولايات الوطن.

نادية حدار

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

امتحان للطبقة السياسية وفرصة لإحداث التغيير

أخذت معالم المشهد الانتخابي لتشريعيات 12 جوان تظهر للعيان بعد إعلان عديد الأحزاب السياسية، عن انخراطها في هذا المسار الذي ترى فيه امتحانا حقيقيا للطبقة السياسية، وفرصة للناخبين لإحداث التغيير وإرساء برلمان بدم جديد يكون في مستوى التطلعات الشعبية. وازدادت الأحزاب قناعة بالمشاركة في هذا الموعد السياسي بالنظر إلى "توفر ضمانات" تجعل من صوت الشعب الفيصل الذي يسمح بتصفية المتقدمين لخوض غمار هذا الاستحقاق وفتح الباب أمام الأكثر أحقية لدخول قبة البرلمان وتأسيس برلمان جديد.

ر.م-وأ

ويأتي قرار رئيس الجمهورية، بمنح الشباب كافة التسهيلات للمشاركة في هذا الموعد الانتخابي كعامل آخر يرسم منذ الآن، الملامح المقبلة للغرفة السفلى للبرلمان ويدفع بالأحزاب المشاركة إلى فتح المجال أمام هذه الفئة التي أريد لها أن تأخذ بزمام الأمور وأن تكون المتغير الرئيسي في معادلة الاستقرار والتنمية.

وأعلن حوالي خمسين حزبا جاهزيته لهذا الاستحقاق على غرار حركة البناء الوطني التي دعا رئيسها عبد القادر بن قرينة، الى ضرورة جعل الانتخابات التشريعية المقبلة رهانا للتغيير والإصلاح وفرصة لاسترجاع الثقة المفقودة، مشددا على أهمية ضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها، بما يسمح باستعادة ثقة الشعب في دولته وتعبئته في بناء جزائر المستقبل، جزائر الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والتنمية.

ولم يتخلف حزب جبهة المستقبل في الإعلان عن مشاركته في هذه الانتخابات، حيث أكد رئيسه عبد العزيز بلعيد، ثقته في الناخبين لاختيار قوائم حزبه وممثليه الذين يمتلكون المصداقية من خلال برنامجهم الطموح للخروج بالبلاد إلى بر الأمان.

وعبر فيلالي غويني، رئيس حركة الإصلاح الوطني، عن أمله في أن يفرز الاستحقاق القادم مجلسا منتخبا يستند إلى قاعدة شعبية صلبة، الأمر الذي من شأنه تقوية الجبهة الداخلية ضد المؤامرات التي تحاك ضد الجزائر، مرجعا مشاركة حزبه في الموعد الانتخابي إلى حرصه على المشاركة في كل ورشات البناء السليم للدولة ودعمه المتواصل لرئيس الجمهورية في مشروعه لبناء جزائر جديدة مع كل الفاعلين في المجموعة الوطنية.

وعن قناعة سيخوض حزب طلائع الحريات غمار التشريعيات المقبلة، حيث اعتبر رئيسه بالنيابة عبد القادر سعدي أن هذه الانتخابات تبقى افضل سبيل للخروج من الأزمة وحماية الدولة الوطنية من الانهيار والتلاشي، فيما وصف حزب جبهة التحرير الوطني الانتخابات التشريعية بالامتحان الحقيقي لمدى قدرته على المنافسة السياسية في ظل منظومة قانونية ودستورية جديدة. ويحمل الاستحقاق المقبل بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، جملة من الرهانات الشعبية والسياسية والتنظيمية مثلما أكده أمينه العام أبو الفضل بعجي، الذي تعهد بإعداد قوائم انتخابية تلبي تطلعات الشعب ورغبته في الوصول الى مؤسسات منتخبة بجيل جديد.

وأكد الطيب زيتوني، الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، أن التشريعيات المقبلة ستكون بالنسبة لتشكيلته منعرجا ديمقراطيا ومسارا جديدا، خاصة في ظل التحولات العميقة والظروف الجيو-سياسية التي تعرفها المنطقة المحيطة بالجزائر والتي تستدعي التحلي باليقظة والبحث عن آليات للمحافظة على التماسك الوطني وبناء مؤسسات دستورية.

أما رئيسة حزب تجمع أمل الجزائر "تاج" فاطمة الزهراء زرواطي، فقد أعلنت أيضا عن مشاركة حزبها بوجوه جديدة، في خطوة يسعى من خلالها الحزب إلى إحداث القطيعة مع الممارسات السابقة.

وأدرج حزب جيل جديد مشاركته في خانة ممارسة فعل التصويت الذي يعتبر الحل الطبيعي للأزمات السياسية، والتأسيس للعودة إلى الشرعية.

وأعلنت حركة مجتمع السلم هي الأخرى انضمامها إلى ركب المشاركين في التشريعيات القادمة التي ترى فيها فرصة للتغيير والإصلاح الحقيقي لمؤسسات الدولة مشاركة شجعها وجود مؤشرات إيجابية للتغيير.

وحرصت الحركة على لسان رئيسها عبد الرزاق مقري، على التأكيد على أن عهد توزيع الحصص قد انتهى، وأن حركة مجتمع السلم قد فتحت الباب أمام المواطنين من خارجها للترشح ضمن قوائمها، مشيرا إلى أن تشكيلته السياسية تطمح لأن تكون شريكا حقيقيا في الحكم.

وأحصت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية و2898 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح للانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان فيما بلغ عدد ملفات الترشح 1739 ملف، تم سحبه من طرف 54 حزبا و2273 مترشح حر.

بعد رفض عدد معتبر من استماراته بالولايات

"جيل جديد" يتهم أحزابا أخرى بتزوير التوقيعات

اتهم لحبيب براهمية الأمين الوطني المكلف بالإعلام في حزب "جبل جديد"، حزابا بتزوير توقيعات الناخبين، في استمارات الاكتتاب، هذا من خلال استغلال البطاقية الوطنية للناخبين، ما نجم عنه، رفض عديد الاستمارات التي قدمها "جيل جديد" لمندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بعدة ولايات. وتأسف براهمية في تصريح لـ"المساء"، لرفض مندوبيات سلطة الانتخابات، استمارات قدمها الحزب بعدة ولايات، "حيث طعنت في 20٪ منها، على أساس أنها "مزدوجة التوقيع" وأن الأسبقية لمن يضع الاستمارات الأول".

ووجه براهمية أصابع الاتهام لأحزاب تحوز، حسبه، على البطاقية الوطنية للناخبين، "التي استغلتها في ملء الاستمارات"، مستدلا بوجود استمارات تضمنت معلومات لمناضلي حزب جيل جديد، "وهو أمر غير مقبول". وأشار إلى أن الحزب قدم إخطارات للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل تدارك الأمر وإعادة النظر في الاستمارات التي قدمها، والتي فاق عددها 30 ألف استمارة، قبل إعداد القوائم النهائية للمترشحين.

وأمام قرب انتهاء المهلة القانونية لإيداع الملفات يبقى أمام الحزب خيار تعويض الاستمارات المطعون فيها لضمان دخول المنافسة الانتخابية..

شريفة عابد

العام، الشروط القانونية في جمع التوقيعات، حيث تمكنت من كسب أزيد من 25 ألف توقيع عبر 23 ولاية و الرقم "مرشح للارتفاع" في الأيام القادمة، كما قال.

وبخصوص الشعار الذي سترفعه خلال الحملة الانتخابية، قال السيد بن عائشة إن الحزب "يراهن في برامجه وخطبه على الشعب واستعادة ثقته".

س.س

الشعب

موعد لإحداث التغيير

تشريعيات 12 جوان... امتحان حقيقي للطبقة السياسية

أخذت معالم المشهد الانتخابي لتشريعيات 12 جوان في التجلي، بكشف عديد الأحزاب السياسية، بشتى انتماءاتها، عن انخراطها في هذا المسار الذي ترى فيه امتحانا حقيقيا للطبقة السياسية وفرصة للناخبين لإحداث التغيير وإرساء برلمان بدم جديد يكون في مستوى التطلعات الشعبية.

مما زاد في قناعة هذه الأحزاب بالمشاركة في هذا الحدث السياسي، الذي اختير له عنوان التغيير «توفر ضمانات» تجعل من صوت الشعب الفيصل الوحيد الذي سيسمح بتصفية المتقدمين لخوض غمار هذا الاستحقاق وفتح الباب أمام الأكثر أحقية بالولوج إلى قبة البرلمان وتأسيس مجلس منتخب جديد.

ويأتي قرار رئيس الجمهورية بمنح الشباب كافة التسهيلات للمشاركة في هذا الموعد الانتخابي كعامل آخر يرسم، منذ الآن، الملامح المقبلة للغرفة السفلى للبرلمان ويدفع بالأحزاب المشاركة إلى فتح المجال أمام هذه الفئة التي أريد لها أن تأخذ بزمام الأمور وأن تكون المتغير الرئيسي في معادلة الاستقرار والتنمية.

وقد أعلن ما يربو عن خمسين حزبا جاهزيته لهذا الاستحقاق، على غرار حركة البناء الوطني، التي دعا رئيسها عبد القادر بن قرينة، الى «ضرورة جعل الانتخابات التشريعية المقبلة رهانا للتغيير والإصلاح» و«فرصة لاسترجاع الثقة المفقودة».

ويشدد بن قرينة، في هذا الصدد، على أهمية ضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها، بما يسمح بـ«استعادة ثقة الشعب في دولته وتعبئته في بناء جزائر المستقبل، جزائر الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والتنمية».

بدوره، لن يتخلف حزب جبهة المستقبل، هو الآخر، عن المشاركة في هذه الانتخابات، حيث صرح مسؤوله الأول عبد العزيز بلعيد، قائلا: «لدينا ثقة كبيرة في الناخبين لاختيار قوائم حزبنا وممثلينا الذين يمتلكون المصداقية، كما لدينا برنامج طموح للخروج بالبلاد إلى بر الأمان».

غير بعيد عن ذلك، أعرب رئيس حركة الإصلاح الوطني فيلالي غويني، عن أمله في أن تفرز هذه الاستحقاقات مجلسا منتخبا «يستند إلى قاعدة شعبية صلبة»، الأمر الذي من شأنه «تقوية الجبهة الداخلية ضد المؤامرات التي تحاك ضد الجزائر».

وأكد غويني أن مشاركة حزبه في التشريعيات المقبلة، تأتي انطلاقا من «حرصه على المشاركة في كل ورشات البناء السليم للدولة ودعمه المتواصل لرئيس الجمهورية في مشروعه لبناء جزائر جديدة مع كل الفاعلين في المجموعة الوطنية».

و«عن قناعة»، سيخوض حزب طلائع الحريات، غمار التشريعيات المقبلة حيث اعتبر رئيسه بالنيابة عبد القادر سعدي، ان هذه الانتخابات «المسلك الأفضل للخروج من الأزمة(...) وحماية الدولة الوطنية من الانهيار والتلاشي».

ووصف حزب جبهة التحرير الوطني الانتخابات التشريعية بـ«الامتحان الحقيقي» لمدى قدرته على المنافسة السياسية في ظل منظومة قانونية ودستورية جديدة.

ويحمل الاستحقاق المقبل بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، «جملة من الرهانات الشعبية والسياسية والتنظيمية»، مثلما أكده أمينه العام، أبوالفضل بعجي، الذي تعهد بإعداد قوائم انتخابية «تلبي تطلعات الشعب ورغبته في الوصول الى مؤسسات منتخبة بجيل جديد».

نفس الرأي عبّر عنه الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي الطيب زيتوني، الذي تمثل التشريعيات المقبلة بالنسبة لتشكيلته السياسية «منعرجا ديمقراطيا ومسارا جديدا»، خاصة في ظل التحولات العميقة والظروف الجيو-سياسية التي تعرفها المنطقة المحيطة بالجزائر والتي تستدعي «التحلي باليقظة والبحث عن آليات للمحافظة على التماسك الوطني وبناء مؤسسات دستورية».

أما رئيسة حزب تجمع أمل الجزائر «تاج» فاطمة الزهراء زرواطي، فقد أعلنت أيضا عن مشاركة حزبها بـ«وجوه جديدة»، في خطوة يسعى من خلالها الحزب إلى «إحداث القطيعة مع الممارسات السابقة».

وأدرج حزب «جيل جديد» مشاركته في خانة «ممارسة فعل التصويت الذي يعتبر الحل الطبيعي للأزمات السياسية»، والتأسيس «للعودة إلى الشرعية».

كما تضم القائمة حركة مجتمع السلم التي أعلنت، هي الأخرى، انضمامها إلى ركب المشاركين في التشريعيات القادمة التي ترى فيها «فرصة للتغيير والإصلاح الحقيقي لمؤسسات الدولة»؛ مشاركة شجعها وجود «مؤشرات إيجابية للتغيير».

وحرصت الحركة، على لسان رئيسها عبد الرزاق مقري، على التأكيد أن «عهد توزيع الحصص قد انتهى وأن حركة مجتمع السلم قد فتحت الباب أمام المواطنين من خارجها للترشح ضمن قوائمها»، مشيرا في نفس الوقت إلى أن تشكيلته السياسية «تطمح لأن تكون شريكا حقيقيا في الحكم».

الخميس القادم آخر أجل والأحزاب تسارع الزمن

مندوبيات "السلطة" تشـــرع في استقبال ملفات الترشـــح

تسابق الأحزاب السياسية والقوائم الحرة الزمن، لجمع استمارات التوقيعات القانونية وإعداد قوائم الترشيحات وذلك قبل يوم الخميس القادم، باعتباره آخر أجل لإيداع الملفات على مستوى المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. وحددت سلطة الانتخابات، ضمن رزنامتها، تاريخ 22 أريل الجاري، كآخر أجل لإيداع الاستمارات والذي يكون قبل منتصف يوم الخميس القادم. في حين يكون آخر أجل لإيداع ملفات المعنيين بالترشح قبل منتصف الليل. وتوحي المعطيات التي سبق وأن قدمها رئيس السلطة محمد شرفي، بسباق محموم بين القوائم الحزبية والقوائم المستقلة، بعد أن فاق عدد الأحرار عدد القوائم المترشحة تحت لواء حزب سياسي. مع العلم أن مصالح شرفي ومختلف الامتدادات المحلية وزعت ما يفوق 7 ملايين استمارة اكتتاب التوقيعات الفردية.

وفي السياق ذاته، شرعت مختلف المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في استقبال الراغبين في الترشح، الذين يقومون بإيداع استمارات الاكتتاب الفردية، حيث إنه عند إنهاء جمع التوقيعات، يجب أن تقدم الاستمارات إلى رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المنصوص عليها في المادة 266 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الذي يقوم وفقا لأحكام المادة 202 بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها، ويعد محضر بذلك وتسلم نسخة منه فورا، إلى ممثل قائمة المترشحين المخول قانونا. أما ملفات الترشح فتودع لدى المنسق الولائي للسلطة. ووفقا لأحكام المادتين 201 و202 من قانون الانتخابات، يجب أن يلحق باستمارة التصريح بالترشيح (الحافظة)، ملف لكل مترشح، مذكور في القائمة، يتكون من شهادة أداء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها، نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر ذات صلاحية جارية، صورة شمسية، مستخرج من شهادة الميلاد بالنسبة للمترشحين المولودين في الخارج وغير المقيدين في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، نسخة من المحضر المتعلق باكتتاب التوقيعات الفردية للناخبين الذي أعده رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية، نسخة من بطاقة الناخب أو شهادة التسجيل في القائمة الانتخابية، نسخة من شهادة تثبت المستوى التعليمي، وثيقة تثبت تزكية الحزب السياسي للقوائم المقدمة تحت رعاية حزب أو عدة أحزاب سياسية، وثيقة تثبت الوضعية اتجاه الإدارة الضريبية ويلحق بقائمة مترشحي الأحزاب والمترشحين الأحرار نسخة من البرنامج الخاص بالحملة الانتخابية. وفيما يتعلق بالفصل في الترشيحات، تكلف مندوبيات السلطة المستقلة بدراسة ملفات الترشح، حيث أكدت مراسلة سابقة لشرفي على أن المبدأ العام هو "يجب أن يكون رفض أي مترشح أو قائمة مترشحين، حسب الحالة، معللا تعليلا قانونيا وصريحا بقرار من منسق المندوبية الولائية أو منسق السلطة في الخارج". وأوجب شرفي على المنسقين الولائيين ضرورة أن يبلغ قرار الرفض المحتمل تحت طائلة البطلان خلال 8 أيام كاملة

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

PARTIS ET INDÉPENDANTS

LES PROGRAMMES EN COURS D'ÉLABORATION

Certains partis politiques ont affirmé qu'ils ont atteint le quorum national en termes de collecte de signatures (25.000) pour les listes participant aux législatives. D'autres envisagent, dans les jours à venir, des sorties à travers le pays, dans un contexte de précampagne électorale. Nombre d'entre eux se sont déjà rendus dans plusieurs localités, pour expliquer aux citoyens l'importance des législatives afin de consacrer le changement dans le cadre d'un processus de renouveau institutionnel reflétant la volonté du peuple et rétablissant la confiance avec ses représentants élus.

Les plateaux de télévision, les interventions régulières sur les radios et dans la presse constituent aussi ces voies exploitées par les partis politiques pour une meilleure sensibilisation des électeurs. Il y a 24 millions d'inscrits sur les listes électorales. Cette dynamique des préparatifs sur plusieurs fronts se poursuivra pendant ce mois de ramadhan, confirment les représentants des partis contactés par *El Moudjahid*. «Les prochaines législatives s'annoncent sous les auspices d'une rude compétition au vu notamment du nombre considérable de partis et de listes d'indépendants désirant se porter candidats», soulignent nos interlocuteurs de différentes formations politiques et affichant à l'unisson leur optimisme quant à un taux de participation plus qu'appréciable le jour J.

Pour quelques partis qui seront en compétition aux législatives du 12 juin, la décision de participation a été validée depuis plusieurs semaines. Des conférences de presse sont attendues pour informer l'opinion sur davantage de détails qui seront donnés sur les listes de candidats de ces formations qui attendent des militants une mobilisation optimale pour honorer la ligne politique. Des partis déposeront jeudi 22 avril des dossiers de candidature auprès de l'Anie et disposeront d'un délai de 22 jours pour introduire un recours concernant les candidatures. L'étape de collecte des parrainages est franchie avec succès pour de nombreux partis qui ont réuni suffisamment de signatures pour être présents dans 58 circonscriptions électorales du pays. Ils sont prêts pour le dépôt des dossiers le 22 avril et ils abordent une nouvelle phase de préparatifs, à savoir les grands axes du programme électoral ainsi que la planification des meetings qui seront animés.

D'autres interlocuteurs évoquent la possibilité de la prorogation du délai du 22 avril. C'est le souhait de certains postulants sur les listes d'indépendants, à l'exemple de celle dénommée «citoyenneté constructive» à Alger.

«Nous nous attendons à ce que ce délai soit prorogé afin de nous permettre de réunir le nombre de signatures exigées par le nouveau Code électoral pour parrainer notre liste, nous rencontrons quelques difficultés dans ce sens», dira un des prétendants à la députation inscrit sur cette liste.

Karim Aoudia

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

MIDI Libre
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

CANDIDATURES AUX LÉGISLATIVES ANTICIPÉES

La dernière ligne droite

Il reste quelques jours seulement aux prétendants à l'APN pour déposer leur dossier de candidature. L'autorité nationale indépendante des élections (Anie) a en effet fixé la date butoir pour le dépôt des dossiers de candidatures aux élections législatives anticipées du 12 juin.

PAR KAMEL HAMED

Ce sera ainsi le 22 avril à minuit. Autant dire que c'est pratiquement la dernière ligne droite pour les prétendants. Les postulants peuvent introduire des recours dans le cas où leur dossier sera rejeté, à partir de 23 avril jusqu'à lundi 14 mai, à condition que les candidatures soient renouvelées conformément à l'article 207, dans un délai n'excédant pas 25 jours avant le jour du scrutin. Cette opération de collecte de signatures n'a pas été qu'une simple balade pour pas mal de prétendants car ils devraient faire face à plusieurs obstacles. Rappelons que les partis politiques sont obligés de collecter 25.000 signatures dans au moins 23 wilayas pour espérer pouvoir être de la course électorale alors que les listes indépendantes sont obligés de collecter 100 signatures pour chaque siège mis en jeu. Pour les 58 wilayas, "*1.739 listes de partis et 2.873 listes d'indépendants désirent se porter candidat, avec un total de 4.612 listes, tandis que 7.635.309 formulaires de souscription de signatures individuelles ont été remis*", a fait savoir récemment le président de l'Anie, Mohamed Charfi. Selon ce dernier, l'Anie avait remis "*7.655.809 formulaires de souscription de signatures individuelles pour les postulants. Cette course aux signatures des citoyens a révélé un engouement chez les indépendants. Les listes indépendantes seront certainement en force le jour - J -* ". Cette donne fait d'ailleurs peur aux partis politiques. Les politiques craignent d'être dépassés par les indépendants, ce d'autant que ces derniers seraient, selon certains observateurs, favorisés par le nouveau pouvoir. En effet ce dernier, par la voix du président de la République, a, à maintes reprises, exprimé son souhait de voir les représentants de la société civile investir le champ politique. Un message vite compris par certains comme une volonté de favoriser l'émergence de nouveaux acteurs politiques et notamment des soutiens pour le pouvoir actuel en quête de majorité parlementaire. En effet les partis traditionnels, qui soutenaient l'ancien pouvoir, à savoir notamment le FLN et le RND, sont devenus infréquentables. D'où cette recherche de nouveaux soutiens. C'est pourquoi l'appréhension exprimée par de nombreux partis politiques qui voient d'un mauvais œil cette inclinaison. Ces élections seront d'ailleurs boycottées par quelques partis politiques. Ces derniers se recrutent notamment dans le camp dit démocratique. Ainsi le RCD, le PT, l'UPC de Zoubida Assoul et le FFS ont opté pour le boycott du scrutin du 12 juin et ce au moment où le courant islamiste sera en force puisque toutes ses composantes seront de la partie le12 juin.

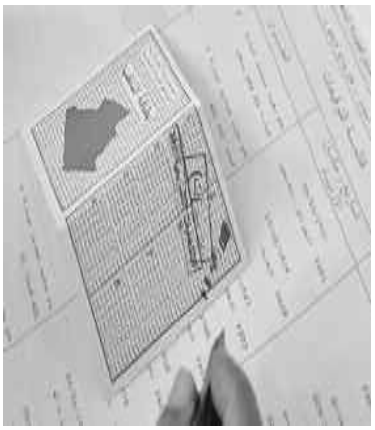

K. H.

الجزائر الجديدة
يومية اخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

فيلالي غويني من معسكر

"الإنتخابات التشريعية المقبلة واحدة من أهم ورشات الاصلاح"

اعتبر رئيس حركة الاصلاح الوطني، فيلالي غويني أمس الإثنين بمعسكر، الانتخابات التشريعية المقبلة، واحدة من أهم ورشات الاصلاح التي أطلقها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

وذكر غويني خلال لقاء جهوي لإطارات حركة الاصلاح الوطني بغرب البلاد، احتضنته دار الثقافة "أبي راس الناصري" بمدينة معسكر، أن "أهمية الإنتخابات التشريعية المقبلة تكمن في كونها إحدى أهم ورشات الإصلاح التي أطلقها الرئيس تبون، لبناء مؤسسات دستورية جديدة تتمتع بالشرعية الشعبية وتتميز بالكفاءة بهدف بناء جزائر جديدة".

وأشار إلى الدور المنتظر من النواب الذين سينتخبهم الشعب، "بالسعي الى ضمان أحسن تمثيل للمواطنين بالمجلس الشعبي الوطني، الذي ينبغي أن يكون فضاءا مثاليا للدفاع عن المصالح العليا للوطن وسن قوانين قوية في كل المجالات وتجسيد الرقابة الفعلية على عمل الحكومة".

ودعا فيلالي غويني الى ضرورة مساهمة كل الفعاليات الوطنية في انجاح الإنتخابات التشريعية المقبلة، مؤكدا مشاركة حزبه بقوة فيها، مستدلا بنجاح الإنتخابات الرئاسية السابقة "التي راهن البعض على إفشالها وأنجحها الشعب صاحب الشرعية".

وحذر رئيس حركة الإصلاح الوطني من مغبة الانسياق وراء التيارات والأفكار التي تريد النيل من مؤسسات الدولة والمجتمع والمساس باستقرار البلاد من خلال أطروحات خبيثة تقف خلفها خطط معادية.

وعقد رئيس حركة الإصلاح الوطني بعد نهاية لقائه المفتوح، اجتماعا ضم أعضاء المكاتب الولائية لحزبه بولايات غرب البلاد لمناقشة سير تحضيرات تشكيلته السياسية للإنتخابات التشريعية المقبلة.

ق.و

قال إن المقاطعة لا تفضي إلى نقل انشغالات المواطنين

بن عائشة: الانتخابات هي المسار الأمثل لتحقيق إرادة الشعب

أكد الأمين العام لحركة النهضة، يزيد بن عائشة، أمس الاثنين بالجزائر العاصمة، أن تشكيلته السياسية اختارت رهان المشاركة في تشريعيات جوان المقبل "قناعة منها بأن الانتخابات هي المسار الأوحد لتحقيق إرادة الشعب".

وأوضح بن عائشة، في ندوة صحفية عقدها بمقر حزبه، أن حركة النهضة اختارت رهان المشاركة في تشريعيات 12 جوان المقبل "لأنها مقتنعة بأن الانتخابات هي المسار الأوحد والأمثل لتحقيق إرادة الشعب".

واعتبر ذات المسؤول أن رهان المقاطعة "لا يفضي إلى تحقيق المطلوب" والمتمثل - حسبه- في نقل انشغالات المواطنين التي يطرحها الشارع على المؤسسات الشرعية التي تمثل إرادة الشعب.

كما أكد المتحدث أن الحركة تنشد من خلال هذه المسابقة التشريعية "كسب ثقة المواطن و استعادة العلاقة بين الحاكم والمحكوم"، و كذا الخروج من انتخابات "انتقائية" إلى انتخابات "اختيارية".

وقد استوفت الحركة- وفق ذات المصدر- الشروط القانونية في جمع التوقيعات حيث تمكنت من كسب أزيد من 25 ألف توقيع عبر 23 ولاية و الرقم "مرشح للارتفاع" في الأيام القادمة، كما قال.

وبخصوص الشعار الذي سترفعه حركة النهضة خلال الحملة الانتخابية التي ستنطلق في 17 ماي المقبل، قال بن عائشة إن الحزب "سيراهن في برامجه وخطبه على الشعب واستعادة ثقته".

كما سيتم، كما أضاف، التركيز على طرح القضايا المتعلقة بالحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للمواطن سيما بعد الأزمة التي أفرزتها سياسات سابقة بسبب إهدار المال العام.

م.بوالوارث